تقارير ندوات قرطبة

تقرير ورشة عمل تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام

أدوات نظرية لتعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين المثلين لرؤى كونية مختلفة

الدوحة، 22-21 سبتمبر 2016

تحرير | الأخضر غطاس

CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA
FONDATION CORDOUE DE GENÈVE - مؤسسة قرطبة بجنيف

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تقرير ورشة عمل: تفاعل الدين والسياسة في الشأن العام

أدوات نظرية لتعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين الممثلين لرؤى كونية مختلفة

الدوحة، 21-22 سبتمبر 2016

تحرير: الأخضر غطاس

ترجمة من الإنجليزية: خديجة نقازي

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان: الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر **د. جون نيكولا بيتر**، مستشار أول بمكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، وكذا **سيلفان اوديي** على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذه الورقة هى ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف. د. جون نيكولا بيتر هو مستشار أول بمكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية. الآراء الواردة هنا تمثل وجهة نظره الشخصية.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2016

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و 3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

مؤسسة قرطبة بجنيف _____ 2

برنامج شمال أفريقيا _____ 2

المحتويات _____ 3

ملخص تنفيذي 4

1. السياق 6
2. صحيفة المدينة 7
3. الرموز الدينية في الفضاء العام بالغرب 10
4. المغرب: تخفيف حدة التوترات السلفية –الأمازيغية العلمانية 11
5. هل تعد أطروحة دولة علمانية ومجتمع متدين تسوية عملية؟ 12
6. تونس: كيفية ضمان عدم تهديد السياسات الأمنية للا-إقصاء؟ 13
7. الجزائر: تجربة تقارب الإسلاميين والعلمانيين ضمن التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي 14
8. الدين والسياسة في المحادثات السورية 15

ملخص تنفيذي

يظل التفاعل بين الدين والسياسة في الفضاء العام في قلب عملية الانتقال السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد خمس سنوات من اندلاع موجة الانتفاضات في المنطقة. أولت مؤسسة قرطبة بجنيف بالشراكة مع مكتب الدين والسياسة والخلاف بدائرة السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية عناية خاصة لتعزيز المشاركة السياسية البناءة للفاعلين السياسيين الجدد ذوي المرجعية الدينية وكذا لتخفيف حدة التوترات بين هؤلاء الفاعلين وغيرهم ممن يمثلون رؤى كونية مختلفة.[1] ولذا، عملنا على جمع خبراء إسلاميين وعلمانيين وقادة سياسيين من المنطقة من أجل التفكير في مسألة دور الدين في الفضاء العام فضلا عن استكشاف إمكانيات التعاون لتحقيق التعايش السلمي.

ركز اللقاءان الأولان اللذان انعقدا في ربيع 2016 على مسألة التمييز بين الممارسات الدينية (أمور الدين) والممارسات الدنيوية (أمور الدنيا) ضمن الثرات الإسلامي. تتأثر الأحكام الدينية بالعقيدة ويمكن أن يطلق عليها مجال التكاليف، لأن هذه القواعد تخص التطبيق القويم للدين. في المقابل وفيما يخص تأثير الدين على "الدنيا" تشتغل الأحكام اشتغالا "وقائيا": إذ يمنع الحكم عددا من الأفعال إلا أنه يفسح المجال أمام الخيارات والأفعال المباحة. يسمح هذا التمييز بشرح كيف لأمور "الدنيا" -المختلفة عن الدين من المنظور التكليفي والشعائري-، أن تندرج مع ذلك "ضمن نطاق الدين" وليست مفصولة عنه. وفي الوقت نفسه، تندرج أمور "الدنيا" في مجال المرونة والتكيف مع السياقات. يعتبر الفضاء الدنيوي هذا مكانا يمكن أن يتم الاتفاق فيه على أفعال بين مختلف المجموعات الدينية، مع بقائها وفية لتعاليم كل مجموعة. من وجهة نظر دينية، يتعلق الأمر بما يمكن أن يصبح "الفضاء المواطني المشترك". يمكن أن يفهم فضاء العمل المشترك هذا كمكافئ "للفضاء العلماني" بطريقة مقبولة من وجهة نظر ثقافية ودينية.

تمثل هدف هذا اللقاء الثالث الذي انعقد في 21-22 سبتمبر 2016 بالدوحة ضمن سلسلة اللقاءات هذه في تعميق نقاشات الورشتين الأوليين وتعزيزها من خلال استعراض الأدوات المفاهيمية الموجودة من أجل تعزيز التعاون بين الفاعلين الممثلين لرؤى كونية مختلفة. ثانيا، اختبر الخبراء والقادة السياسيون المشاركون في هذه الورشة الثالثة جدوى ثلاثة مجالات ممكنة للتعاون في ظل الفضاء المشترك في شمال إفريقيا والمتمثلة في: التوترات بين الفاعلين التونسيين الإسلاميين-العلمانيين وعلاقتها بالعنف السياسي والدين؛ وتخفيف التوترات بين الإسلاميين والعلمانيين الأمازيغ في المغرب، وكذا العنف بين المجموعات الطلابية الإسلامية واليسارية في المغرب.

هذا واستعرض الخبراء والفاعلون السياسيون صحيفة المدينة المنورة التي تعود للقرن السابع للميلاد ونظرية العدالة والوفاقات المتحالفة التي تعود إلى القرن العشرين لصاحبها جون رولز كأداتين مفاهيميتين تنتميان لمصادر تمثل رؤى كونية مختلفة، تنطوي على إمكانية تعزيز مزايا التعاون من أجل الصالح العام للمجتمع. يبرز التحليل المفصل لصحيفة المدينة المنورة من منظور ترشيد الخلاف. كيف قسم مهندسوها الخلاف بين زعماء القبائل المسلمة واليهودية حينها وعالجوا انشغالاتهم، ثم حددوا الأهداف وحققوها مع مراعاة هياكل السلطة والمصالح، كما وفروا وسائل للتحكيم وصون حقوق وواجبات جميع السكان المسلمين وغير المسلمين بيثرب، التي أطلق عليها بعد ذلك المدينة بعد هجرة الرسول محمد إليها في 621 م.

من جانبه، ميز رولز بين مستويين من الواقع. يتمثل المستوى الأول في القواعد الملزمة والمستوى الثاني في تطبيق هذه القواعد. وبين المستويين يوجد مجال من الإمكانيات. يمكن للجماعات ذات القواعد الملزمة المختلفة في أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك مع جماعة مختلفة، ولكل منها أسبابها الخاصة. بهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معا في فضاء (مستوى حقيقة الأفعال) بينما تجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها الملزمة الخاص (مستوى حقيقة القواعد). يطلق جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن الفضاء نفسه الوفاقات المتحالفة.

---

[1] تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم بدائرة السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة جنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا المنطقة .الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة واالتعايش السلمي في شمال أفريقيا .وتتمثل أهداف بالرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و 3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية متطرفة المتطرفة.

استنادا إلى هذه الخلفية النظرية، قدم المشاركون هذين المشروعين العمليين اللذان يتوخيان تعزيز السلم:

- تخفيف حدة التوترات بين السلفيين والأمازيغ العلمانيين المغاربة من خلال سلسلة من جلسات فضاء الوساطة بين الوجوه السلفية ونخب الحركة الأمازيغية العلمانية. يتمثل الهدف المباشر في إدانة العنف (اللفظي والحسي). ولأن العنف اللفظي غالبا ما يترجم إلى عنف حسي في الجامعات في المغرب، ينبغي لقيادات الحركات الطلابية الإسلامية والعلمانية أن تنخرط بقوة في إطلاق المبادرة.
- دعوى المشاركون التونسيون إلى تنظيم ورشتين مصغرتين حول مسألة العنف السياسي والدين، حيث تركز الأولى على مسألة العمل السياسي والدين والعنف. يمكن أن تشكل هذه الورشة فضاء للوساطة بين الإسلاميين والعلمانيين والأطراف الفاعلة التونسية الأخرى بهدف تخفيف حدة التوترات وضمان حماية الانتقال السياسي الفتي. فيما تركز الورشة الثانية على إصلاح التعليم الديني في تونس ويمكن أن يشارك فيها خبراء إسلاميون وعلمانيون بهدف التفكير في مسألة إصلاح التعليم الديني في جامعة الزيتونة وتعزيز خطاب ديني معتدل.

1. السياق

منذ مارس/آذار 2016، أثبتت التطورات في المنطقة أهمية استمرار النقاش حول الدين والسياسة في الفضاء العام. كان من اللافت تصريح زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، لصحيفة لوموند قبل المؤتمر العاشر للحزب في مايو 2016: "لقد خرجنا من الإسلام السياسي لندخل في الديمقراطية الإسلامية. نحن مسلمون ديمقراطيون ولم نعد ندعي تمثيل الإسلام السياسي". تقول قيادة النهضة بأن قرار اعتماد التخصص الوظيفي في مجال الدعوة الإسلامية من جهة، والعمل السياسي من جهة أخرى أمر ضروري للديمقراطية الوليدة في تونس. كما تضيف أن مثل هذا التخصص من شأنه أن يحدد بشكل أفضل الأولويات وأن يحرر الطاقات وأن يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل في المجالين. سيركز السياسيون على النشاط السياسي للحزب في حين سيتم تولي مسائل الدعوة والتضامن المجتمعي من قبل المجتمع المدني.

أثار هذا التحول داخل حركة النهضة العديد من ردود الأفعال في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي مناطق أخرى. يرى للدكتور علية العلاني، الخبير في الحركات الإسلامية التونسية ان"الفصل بين الأنشطة الدعوية والسياسية ليس كافيا، فالمطلوب هو فصل فكري (أي الاستناد لمراجع القانون والدستور والدولة المدنية والديمقراطية)" . من جانبه اعتبر الدكتور بشير نافع الذي نشر الكثير حول الحركات الإسلامية والسلفية المعتدلة في المنطقة أنه "ما لم تجد المجتمعات الإسلامية إجابة توافقية حول مسألة مكانة ودور الإسلام في الفضاء العام، فإن وجود تيار سياسي إسلامي سيتواصل كضرورة اجتماعية وسياسية وأخلاقية لحياة المجتمعات الإسلامية وسعيها المستمر للنهضة والحرية والعدالة ". ولكن الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي من جانبه، اعتبر أن هذه التطورات داخل النهضة تبشر ببداية انحسار الإسلام السياسي في المنطقة على خطى القومية والقومية العربية والشيوعية.

يمكن مقارنة قرار حركة النهضة ذاك مع تطورات سياسية مماثلة في المنطقة في السنوات الأخيرة. في المغرب، أصبح حزب العدالة والتنمية الذراع السياسي لحركة الإصلاح والتوحيد؛ مع فصل تنظيمي واضح منذ ما يقارب عقدين من الزمن، وهذا ما أعيد تأكيده خلال المؤتمر السادس لحزب العدالة والتنمية. بالجزائر، فصل حزب الإخوان المسلمين، حركة مجتمع السلم، بين الأنشطة الدعوية التي تقودها جمعية الارشاد والإصلاح والعمل السياسي في منتصف التسعينيات عندما قام الحزب بتغيير اسمه من حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الحركة الإسلامية في السودان.

كما وجد النقاش حول الدين والسياسة في الفضاء العام صدى له في مناطق أخرى أيضا، وكان آخرها النقاش حول ما يسمى بـ "حظر البوركيني" في بعض مناطق أوروبا، لاسيما فرنسا. أحيا حظر البوركيني ذكريات حظر ارتداء الحجاب في المدارس من أجل حماية اللائكية الفرنسية على الرغم من أن مجلس الدولة قد أبطل القرار استنادا لحرية المعتقد؛ وواقع أن البوركيني لا يشكل خرقا لقواعد الأمن والنظام العام وحرية الوصول إلى الأماكن العامة والصحة. علاوة على ذلك، فقد فرض مجلس الدولة اختصاصه القضائي على سلطة رؤساء البلديات في إدارة هذا الخلاف.

وفقا لصحيفة نيويورك تايمز، يمكن أن ينظر البعض بفرنسا إلى البوركيني على أنه تهديد للهوية الفرنسية، لكن بالنسبة لمروان محمد المدير التنفيذي لمركز مكافحة الاسلاموفوبيا في فرنسا، فإن البوركيني "علامة على التحرر أكثر من كونه مؤشرا على القمع" لأنه يوفر للنساء المسلمات إمكانية الانخراط في المجتمع والدخول إلى الأماكن العامة، وخاصة في مساحات كالشواطئ. بالنسبة لرابطة حقوق الإنسان، وأمينها العام بمنطقة كان-غراس، آرفي لافاس، فإن "اللائكية تضمن لكل مواطن حرية المعتقد وحرية التعبير الديني". في هذا الموضوع، قال عالم الاجتماع والمؤرخ الفرنسي جون بوبيرو على أمواج محطة الإذاعة والتلفزيون السويسرية أن "من المهم بالنسبة لفرنسا أن تجد أخيرا التوازن بين حرية المعتقد والحرية في الأماكن العامة لأن اللائكية يفترض أن تمكن من التعايش وتسهله. في الواقع، ,وبحسب بوبيرو "اللائكية ذاتها يمكن أن تكون في خطر إذا ما أصبحت سلطوية أو إذا ما نصبت نفسها كعقيدة ضد الدين."

لا يقتصر النقاش على تعريف اللائكية، بل يمكن أن يوسع ليشمل العلاقة الأوسع بين السياسة والدين، ومجال "العمل والعنف"، ومجال "الرموز الواصفة" و"الرموز الكبيرة". في الواقع، باشر منذ أكثر من عشر سنوات مختصا علم الاجتماع الفرنسيان آلان كايي ومارسال غوشي تفكيرا أكاديميا حول مسألة السياسة والدين. يرى آلان كايي أن النظام الديني-السياسي كيان واحد، في حين أن مارسال غوشي يميز بين الدين والسياسة ككيانين منفصلين. وفقا لغوشي، تستنبط السياسة من علاقة ثلاثية بين السلطة والصراع والمعايير. ويعتبر أن الدين هو كيان مستقل وغير مرئي و"أنه يصبح جليا لدى دخوله في الحياة السياسية."

تمثل هدف هذا اللقاء الثالث الذي انعقد في 21-22 سبتمبر 2016 بالدوحة ضمن سلسلة اللقاءات هذه في تعميق نقاشات الورشتين الأوليين وتعزيزها من خلال استعراض الأدوات المفاهيمية المتاحة من أجل تعزيز التعاون بين الفاعلين الممثلين لرؤى كونية مختلفة.

ثانيا، اختبر الخبراء والقادة السياسيون المشاركون في هذه الورشة الثالثة جدوى ثلاثة مجالات ممكنة للتعاون في ظل الفضاء المشترك في شمال إفريقيا والمتمثلة في: التوترات بين الفاعلين التونسيين الإسلاميين-العلمانيين وعلاقتها بالعنف السياسي والدين؛ وتخفيف التوترات بين الإسلاميين والعلمانيين الأمازيغ في المغرب، وكذا العنف بين المجموعات الطلابية الإسلامية واليسارية في المغرب.

2. صحيفة المدينة

في إطار الجهود المتواصلة لتعميق النقاشات حول مزايا فضاء مشترك للانخراط المدني بين الفاعلين ذوي الرؤى الكونية المختلفة، تمت دراسة مرجعين وأداتين مفاهيميتين تخصان تجارب مختلفة. راجع المشاركون صحيفة المدينة المنورة ونظرية جون رولز للعدالة والتوافق المتحالف في ضوء الحركيات الراهنة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والغرب. حدد أحد الزعامات السلفية المشاركة تسعة مبادئ في صحيفة المدينة اعتبر أنه يمكنها أن تشكل خطوطا عريضة للفاعلين السياسيين المعنيين بالتأسيس لفضاء يمكن أن يلتقوا فيه بالآخر، في منتصف الطريق. شرح هذا القيادي السلفي أن هذه المبادئ التسعة المستقاة من صحيفة المدينة توجه حزبه السياسي في التواصل مع الأحزاب الإسلامية من التيارات الأخرى وكذا مع العلمانيين في بلاده. علاوة على ذلك، شكلت روح صحيفة المدينة مرتكزا لمواقف حزبه بخصوص قضايا المواطنة والحرية. كما أبرز هذا السياسي السلفي أن صحيفة المدينة المنورة تمثل، كأول دستور مكتوب، على الأقل في السياق العربي، دليلا قويا على أن التعايش بين الديانات ممكن وأن انخراط الفاعلين ذوي المرجعية الدينية في الفضاء العام لا يعني اضطهاد وإقصاء أتباع الأديان الأخرى أو غير المؤمنين. وثالثا، أن الإسلام ينطوي على إمكانية تأسيس دولة تحمي حقوق الأقليات الدينية. ورابعا، أن العدل كقيمة تم ذكره ثمانية مرات في الصحيفة، مما يبرز أهميته. وخامسا، أن حقوق الإنسان أيا ما كانت أصوله أو معتقداته الدينية تم صونها. وسادسا، أن التسامح بين الأديان تم تأكيده في الصحيفة التي ذكر فيها بشكل صريح أن الاعتداء على أتباع أية ديانة سيعتبر اعتداء على الدولة. كما اعتبر هذا القيادي السلفي أن المساواة والمواطنة وإرساء التعددية العرقية والدينية مثلت ثلاثة مبادئ إضافية في صحيفة المدينة، وأن هذه المبادئ تمثل مرجعا عمليا لجميع الفاعلين، بغض النظر عن انتماءاتهم ورؤاهم الكونية لبذل جهود مشتركة من أجل الصالح العام للمجتمع.

أبرز تحليل آخر لصحيفة المدينة تم عرضه على المشاركين مزاياها من منظور السلام وترشيد الخلاف. تكشف مراجعة هذا النص العائد للقرن السابع في ضوء نظريات القرن العشرين لترشيد الخلاف. كيف نجحت صحيفة المدينة في إرساء التعايش والسلام وتسوية الخلافات بين اثنين وعشرين قبيلة عربية ويهودية وبين المسلمين وغير المسلمين، لفترة دامت أربعين سنة (661-622) حتى وفاة الخليفة الرابع. كما كتبت أعمال عديدة عن صحيفة المدينة (من زوايا العلاقة الدينية البينية والقانون الدستوري، وحقوق الإنسان)، ولكن توجد أعمال ضئيلة نظرت إليها من زاوية حلحلة الخلافات.

في مؤلفه **السلام وحل الخلافات في صحيفة المدينة**، درس الباحث التركي يتقين يلدريم مسار ومحتوى الصحيفة من خلال الأدوات التي تمد بها النظريات الغربية لترشيد الخلاف[2]. وشرح يلدريم أن مبادرة الرسول محمد للوساطة بين 22 قبيلة عربية ويهودية بيثرب (التي أطلق عليها بعد ذلك المدينة) كانت تستوفي الشروط التي ذكرها فولبارغ وتايلور بأن الوساطة تتطابق مع معتقدات وتقاليد العرب واليهود السائدة في تلك الفترة من حيث طلب وساطة طرف ثالث[3]. من جانبه، شرح محمد حميد الله في دراسته الصادرة سنة 1975 أن وساطة الرسول محمد تم قبولها من زعماء قبائل يثرب لأربعة أسباب رئيسية. أولا، كان يوجد "شغور في القيادة". ثانيا، لأن الوساطة من طرف ثالث كانت ممارسة شائعة. ثالثا، "لم يكن هناك انقسام على أسس دينية" بين القبائل. وأخيرا، لأن الرسول محمد قاد محادثات أولية وشاور زعماء القبائل. علاوة

2 يتقين يلدريم: "السلام وحلحلة الخلافات"، في بيس ريفيو: صحيفة للعدالة الاجتماعية، 18: 109-117.

Yetkin Yildirim, “Peace and Conflict Resolution in the Medina Charter,” in Peace Review: A Journal of Social Justice, 18:109–117

http://www.analogfeminism.net/Peace_and_Conflict_Resolution_in_the_Medina_Charter.pdf ;

النص الكامل لصحيفة المدينة متوفر بـ:
http://www.constitution.org/cons/medina/macharter.htm

3 يلدريم، "السلام في صحيفة المدينة"، ص.ص 109-110. راجع أيضا

Folberg, J., & A. Taylor, Mediation: A Comprehensive Guide to Resolving Conflicts Without Litigation, (San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1984)

على ذلك، تمثلت أحد الجوانب المهمة في عملية الإعداد لصحيفة المدينة في أنها ذكرت حقوق وواجبات المواطنين المسلمين وغير المسلمين بالمدينة-الدولة، وأهم من ذلك، وفرت وسائل السعي للعدالة من خلال القانون والمجتمع بدلا من العمل القبلي المسلح[4].

استخدم يلدريم لتحليل البنود 47 التي انطوت عليها صحيفة المدينة التقنيات التي نظر لها ر. فيشر، و. يوري، غولدبارغ، و. ويلموت، ج. هوكر في دراسة تفكيك الخلافات وهياكل القوى والمصالح والأهداف مثلما حددتها الصحيفة. أولا، عالجت الصحيفة المصالح وهياكل السلطة لدى كل قبيلة عربية ويهودية ومصالحها من خلال تقسيمها إلى 47 بندا، حيث عالجت البنود 1-23 شؤون المسلمين وعالجت البنود 24-47 شؤون اليهود. أقر البند الأول بأن سكان يثرب الألف أمة واحدة ضمن الفضاء الجغرافي للمدينة. تم تعزيز هذا المنظور الجديد للأمة لدى سكان يثرب بضمان حماية القانون والعدالة بما تضمنته البنود 19 و21 و22 و40. في حالة اندلاع حرب، حدد البندان 37 و38 نصيب المسؤولية الجماعية لكل من المسلمين واليهود. عززت هذه الآلية روح المواطنة. وهكذا تم الانتقال بالولاء من القبيلة نحو المصالح الدينية. اعتبر فيشر أن ذلك إقرار "بأنه يمكننا أن نكون ملتزمين بمبادئنا دون الإصرار على ضرورة أن يكون الطرف المقابل غير ملتزم بمبادئه"[5].

يتمثل المبدأ الكلاسيكي الآخر للوساطة الذي نظرت له مدرسة هارفارد في تحويل التركيز من المواقف إلى المصالح والتعاون. صنف ويلموت وهوكر الأهداف إلى أربعة أصناف: 1-مسارية، 2-محتوياتية، 3-علائقية، 4-تفاعلية. عكست صحيفة المدينة التكفل بانشغالات المسار من خلال إجراء مباحثات أولية مع كل زعيم قبلي مسلم ويهودي من أجل ضمان شعوره بالاعتراف به كطرف فاعل وأن انشغالات أتباعه قد تمت الاستجابة لها في الوثيقة الأولية. فيما يخص الأهداف الخاصة بالمحتوى، فإن البنود 4-11 ضمنت إطلاق سراح جميع أسرى الحرب. تمت تلبية الأهداف العلائقية في الصحيفة من خلال هندسة الترابط بين القبائل المسلمة واليهودية. وهكذا، ضمنت البنود 13 و25-35 من الصحيفة حماية اليهود. بعبارة أخرى، فقد كان من مصلحة اليهود الانخراط في اتفاقية صحيفة المدينة بسبب الحماية التي تكفلها لهم. ينقل هذا الهدف العلائقي، المبين في البند 37، التركيز من المجموعة إلى ترابط العلاقات مثلما شرحه الخبراء كناب، وبوتنام، ودافيس[6].

يمثل تسيير كيفية النظر للسلطة وهياكلها أحد الجوانب النظرية للوساطات وإعداد الاتفاقيات التي شرحها يوري و برات وغولدبارغ في تعريفهم لإدراك السلطة. أقرت صحيفة المدينة بالهياكل القبلية ولكنها نحت بمعالم الهوية إلى الجانب الديني. صنف ويلموت وهوكر تعاريف السلطة إلى : 1- توزيعية، 2- لا-إقصائية، 3- وظيفية. يمثل الإدراك التوزيعي للسلطة منطقا تصفيريا ميز السلوك الإكراهي لقبائل يثرب قبل هجرة الرسول محمد إلى هنالك. عالجت صحيفة المدينة هذه المسألة من خلال تحويل الإدراك التصفيري للسلطة إلى إدراك لا-إقصائي، حيث الحاجات والحقوق أكبر، وإلى إدراك وظيفي للسلطة، حيث تتخذ سلطة عليا القرارات. اعتبر الباحث يلدريم أن التقنية التحويلية هذه تندرج في البند 37: " وأن على اليهود وعلى المسلمين بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم."، وكذا في البندين 44 و45: "إذا ما دعي اليهود للصلح والحفاظ عليه، فإن عليهم أن يلتزموا بذلك، وإذا ما دعي المسلمين إلى مثل ذلك فإن ذلك واجب عليهم". أخيرا، حددت البنود 15 و17 و23 و42 كيفيات حل الخلافات من

---

[4] محمد حميد الله، أول دستور مكتوب في العالم: وثيقة هامة من حقبة الرسول المعظم، (اللاهور، باكستان: مطبوعات أشرف: 1975)، من الاقتباس الذي ورد لدى يلدريم، "السلام في صحيفة المدينة"، ص 111. صدر الكتاب بالأنجليزية.

Muhammad Hamidullah, The First Written Constitution in the World: An Important Document of the Time of the Holy Prophet, (Lahore, Pakistan: Ashraf Printing Press, 1975)

[5] فيشر مثلما ورد لدى يلدريم، ص 113. راجع أيضا

Ury, W., J.M. Brett, & S. B. Goldberg, Getting Disputes Resolved: Designing Systems to Cut the Costs of Conflict, (San Francisco: Jossey-Bass, Inc., 1988); Wilmot, W. W., & J. L. Hocker, Interpersonal Conflict, Sixth Edition, (New York: McGraw-Hill, 1988)

[6] انظر ناب، م. ل.، ل. ل. بوتنام، & ل.ج. دافيس. 1988. "قياس الخلافات بين الأفراد في المنظمات: أين نذهب من هنا؟"، دورية اتصال التسيير، (1): 414-429.

Knapp, M. L., L. L. Putnam, & L. J. Davis. 1988. “Measuring Interpersonal Conflict in Organizations:

Where Do We Go From Here?”, Management Communication Quarterly, (1): 414–429.

خلال تحديد سلطة عليا حيث "كل خلاف مرده إلى الله والرسول محمد"[7].

اختلفت ردود المشاركين على العرضين المقدمين بخصوص صحيفة المدينة. شرح سلفي سوري أن هناك عاملين ينبغي مراعاتهما لدى تحليل الصحيفة. أولا، ميزان القوة والضعف. وثانيا العدالة في المنظومة الأخلاقية والقيمية لكل إيديولوجية. من جانبه اعتبرت علمانية تونسية أن سياق يثرب يختلف عن السياق الحالي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأن المعاني المفاهيمية للعدالة والمساواة خلال تلك الحقبة تختلف عن فهمنا الحالي لنفس المفاهيم. بالإضافة إلى ذلك، تم لفت النظر إلى أن وثيقة الشروط العمرية كانت قد قلصت من نطاق صحيفة المدينة بعد وفاة الرسول محمد. ردا على ذلك، شرح عالم سلفي مصري أن االشروط العمرية تم استحداثها لما خالفت قبيلة يهودية بنود صحيفة المدينة. بخصوص الحقبة والسياق، لفت مشارك آخر النظر إلى أن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات والآليات الغربية الديمقراطية استندت إلى أعمال مفكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي موجودة في القرن الواحد والعشرين. أخيرا، شرح خبير يساري مغربي أن "صحيفة المدينة يمكن أن تعتبر أسطورة تأسيسية تماما مثلما أن ديمقراطية أثينا أسطورة تأسيسية".

من جانبه، اعتبر أحد السياسيين العلمانيين الجزائريين أن المشكل في شمال إفريقيا يكمن في أن النخبة في قطيعة مع تقاليدها وذاكرتها الخاصة بكيفية حل الخلافات. حيث استشهد بأعمال محمد أركون و بورديو حول التاريخ الجزائري لإبراز كيف كان المجتمع الجزائري يتعامل مع القضايا في الماضي، وأكد أنه مقتنع بأن هناك استغلالا سياسويا للاختلاف. فعلى سبيل المثال، أمام مطالبة الأمازيغ بحقوقهم قبل 1990، استخدم النظام الإسلاموية لمجابهتهم. وشرح أن العلمانية لطالما كانت موجودة في المجتمع الريفي لشمال إفريقيا حيث يتولى الشؤون الدينية إمام المسجد المحلي، في حين أن الشؤون العامة يتولاها الزعيم القبلي. ويرى هذا العلماني الجزائري أن "نخبا أرادت فرض المقاربة الغربية، ولكن في مقابل ذلك وجد أيضا فرض لمقاربة شرقية (شرق أوسطية) أجنبية". بالنسبة له، فإن استخدام الآليات الأصيلة بالبلاد لحلحلة الخلافات سيؤدي إلى الوصول إلى السلام وانعتاق مجتمعات شمال إفريقيا، بما في ذلك المرأة.

من جهة أخرى، اقترح ناشط أمازيغي آخر الاستناد للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لإثراء النقاش[8]. وصرح: "أننا كلنا ضحايا للسياسة، لذا ينبغي خلق فضاء عام يكون متاحا للجميع. تتمثل القضية الجوهرية في كيفية إدارة هذا الفضاء بحيث يضمن الحرية والمساواة للجميع؟".

خلاصة

صيغت صحيفة المدينة في السنة الأولى للهجرة، وظلت سارية إلى نهاية الخلافة الراشدة، أي لحوالي أربعة عقود. وهي مكونة من 47 إلى 57 بند حسب طريقة ترتيب مواد الوثيقة. ومن المفيد مقاربة الصحيفة من منظور ترشيد الخلافات لأنها كانت بلا شك مفيدة لساكنة المدينة التي كان يقطنها عند الهجرة، وفقا للتقديرات، من 10 إلى 15 ألف نسمة موزّعة على ما يقارب 22 قبيلة. وتحدّد وثيقة المدينة الأساس لدولة متعددة القبائل والديانات في الحيّز الترابي الذي يُشار إليه بيثرب في الصحيفة وهو الاسم الذي كان يُطلق على المدينة قبل الهجرة.

عند وصول الرسول (ص) إليها، كانت يثرب تعرف نزاعات متواصلة، منها المسلحة، بين مختلف القبائل، خاصة بين الأوس والخزرج، ولذلك بادر بعرض الصحيفة كآلية لترشيد الخلافات. ويمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت في نجاح عملية إصلاح ذات البين في الآتي: أوّلًا، كثيرًا ما كان العرب يستعينون بوسطاء خارجيين، وكان يُنظر إلى الرسول (ص) القادم من مكة كوسيط خارجي. وكان لمحمّد الملقّب بالأمين في مكة سجّل حافل في إصلاح ذات البين، خاصة إثر وساطته للخلاف الذي نشب بين القبائل العربية حول إعادة الحجر الأسود إلى مكانه. ثانيًا، كانت خطوط التوتّر في يثرب ذات طابع قبلي، فساهم إدخال البعد الديني في التخفيف منها (الانقسامات غير المصطفة). ثالثًا، تمكّن الرسول (ص) في الأشهر الأولى من هجرته من تحديد أطراف الخلاف، وهي الخطوة الأولى في عملية تحليل الخلاف، وكان خلال صياغة الصحيفة يستشير شيوخ القبائل ويصغي لاحتياجات وأهداف ومصالح كلّ قبيلة، كما وضع أهدافًا مشتركة بين الجميع. رابعًا،

[7] يلدريم، ص.ص 114-115.

[8] انظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965. http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx

تمكّن الرسول (ص) من تحديد المسائل محلّ الخلاف وتجزئتها ممّا يسهّل معالجتها (وهي تقنية حديثة في التعامل مع الخلاف).

إنّ صحيفة المدينة دليل عملي عن إمكانية التعايش والتفاعل الإيجابي داخل البلد الواحد، فالمدينة كانت بمثابة "المدينة-الدولة". وقد نجحت الصحيفة في القيام بذلك بإدخال مفهوم جديد للانتماء الاجتماعي المكوّن من ثلاث طبقات مختلفة. الطبقة الأولى هي القبيلة التي اعتُرف بها كواقع اجتماعي، والطبقة الثانية تتمثّل في الانتماء الاجتماعي للدين الذي ينطوي على منظومة من القيم المشتركة. والدين هنا من شأنه أن يخفّف من حدّة الشوفينية القبلية. أمّا الطبقة الثالثة فهي الانتماء إلى المدينة والممادنة[9]. والممادنة هنا من شأنها أن تخفّف من حدّة التعصّب الديني. كما قامت الصحيفة بتحديد الحيز الترابي الذي تغطيه، حيث يبيّن البند الأوّل أنّ "هـذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش و(أهل) يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم"، ويبيّن البند 39 "أنّ يثرب حرام جوفها لأهل هـذه الصحيفة"، "وأنّ بينهم النصر على من دهم يثرب" (البند 44).

والأهمّ أنّ الوثيقة قامت بتحديد الأمة المدينية الواحدة. فكلّ سكّان المدينة من "المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم" (البند 1) الذين يلتزمون بالصحيفة يشكّلون "أمة واحدة من دون الناس" (البند 2). وكانت ساكنة المدينة عند الهجرة تضمّ عدة مئات من الأنصار (عرب يثرب) والمهاجرين (عرب مكة)، و5-7 آلاف من اليهود، و4-7 آلاف من العرب المشركين. وبذلك قامت الوثيقة بصياغة ميثاق مفهوم "المدينة-الأمة"، وبالتالي "الدولة-الأمة"، وبوضع القواعد المنظمة للممادنة والتفاعل بين المكونات المتنوعة "المدينة-الأمة". ولذا سُمّيت بالوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ البشرية. كما حدّدت الوثيقة قدراً كبيراً من اللامركزية والاستقلالية للوحدات المكونة للـ"المدينة-الأمة" في المجالات الاجتماعية والثقافية والدينية. وضمنت لكلّ مكوّن الوفاء بمعتقداته دون إجبار غيره على عدم الوفاء بمعتقداتهم. وكرّست الوثيقة لامركزية الانتماء القبلي والديني ومركزية الانتماء إلى "المدينة-الأمة"، خاصة في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، واللجوء إلى السلطة المركزية للتحكيم عند نشوب خلافات بين الوحدات المكونة للـ"المدينة-الأمة".

3. الرموز الدينية في الفضاء العام بالغرب

في تحليله المعمق لكيفية خروج أوروبا من حروبها الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت وكيفية وصولها للتعايش، ميز جون رولز بين مستويين من الحقائق. يتمثل المستوى الأول في القواعد الملزمة والمستوى الثاني في تطبيق هذه القواعد. وبين المستويين يوجد مجال من الإمكانيات. يمكن للجماعات ذات القواعد الملزمة المختلفة في أنظمتها القيمية ورؤاها الكونية أن تختار الانخراط في عمل مشترك مع جماعة مختلفة، ولكل منها أسبابها الخاصة. بهذه الكيفية، يمكن لمختلف الجماعات أن تعيش معا في فضاء (مستوى حقيقة الأفعال) بينما تجد كل واحدة التبرير والحافز للقيام بذلك من منظور نظام قواعدها الملزمة الخاص (مستوى حقيقة القواعد). يطلق جون رولز على عملية الانخراط المشترك من مختلف الجماعات للتفاعل ضمن الفضاء نفسه الإجماع او التوافق المتحالف. في التقاليد الليبرالية، يمكن لقاعدة واحدة (رمز) أن يكون لها حقائق متعددة (معاني أو أفعال). هذا التمييز بين الرموز والمعنى، التي يمكن أن تكون متعددة لنفس الرمز، يفسر مثلا كيفية رؤية وتفسير الرموز الدينية في الفضاء العام في الغرب (المآذن، الحجاب الإسلامي، النقاش حول البوركيني، إلخ.).

عرض باحث سويسري مهتم بقضايا الدين والسياسة في الفضاء العام تحليلا عن الجوانب الثقافية والسياسية التي ينطوي عليها النقاش حول البوركيني في فرنسا وفي أوروبا بشكل عام. يمكن التمييز بين ثلاث مقاربات تخص تسيير الرموز الدينية في الفضاء العام. أولا، يوجد ما يمكن وصفه بالعلمانية الصرفة. بالنسبة لمؤيدي هذه المقاربة المنغلقة أو الصدامية، فإن استعراض الرموز الدينية في الفضاء العام يعني أن الدين ينحو للتحكم في الشؤون العامة. تكرس العلمانية الصرفة الهوية الوطنية بشدة، وتشدد على أنه لكي يتماشى الدين مع الديمقراطية يجب أن يقبل أن يكون محلا للسخرية والنقد. من جهة أخرى، تنشغل العلمانية المنفتحة، من جانبها، بالأساس بمناطق التماس بين المجموعات، ولذا فإن الاندماج يعتبر ضروريا من أجل تفادي التوترات. تمنح هذه المقاربة المنفتحة فضاء أوسع للحرية الفردية وحرية المعتقد. وتقتضي من الدولة أن تكون محايدة من أجل أن تجسد دور الوسيط. يبرز هذا التمايز بين المقاربتين بالأساس في أوروبا، ولا يندرج بالضرورة ضمن الانقسام السياسي التقليدي بين اليمين واليسار.

[9] مدن الشخص: أتى المدينة، ومادن: اشترك في المدينة، فالممادنة إذن هي الاشتراك في المدينة ويقابلها باللغات الأخرى Bürgerschaft, Citizenship, Citoyenneté، التي تُترجم بالمواطنة وهذا أمر طبيعي فتاريخيًا المدينة هي نواة الدولة.

توجد مقاربة ثالثة للعلمانية. وهي مطبقة في كندا والمملكة المتحدة حيث تمثل الحرية جوهر هذه المقاربة. مختلف الهويات الدينية حرة في التعبير عن ذاتها وفي تطبيق معتقداتها. في هذا السياق، يندرج البوركيني في إطار حرية المرأة. المواطنة والدين متوافقان، على عكس فرنسا حيث ينبغي على "المسلمين أن يكونوا مسلمين بشكل أقل من أجل أن يكونوا فرنسيين نوعا ما".

تبرز دراسة مسألة ارتداء الرموز الدينية في الفضاء العام في فرنسا وفي اقليم جنيف وفي كندا الممارسات والتفاسير المختلفة. في فرنسا، يحظر ارتداء الرموز الدينية بالغة البروز بحكم اللائكية. بجنيف، لا يمكن للمعلم أن يرتدي رموزا دينية ولكن التلاميذ باستطاعتهم أن يقوموا بذلك. هنا نتحدث عن الرموز الظاهرة مثلما يسمح به القانون، وهو ما يختلف عن الرموز بالغة البروز. يمثل المدرس القانون وهذا ما يفسر ضرورة أن يكون محايدا. بكيبيك،كندا، اقترح حزب كيباك المتضامنة مقاربة مختلفة للعلمانية بناء على تقرير تايلور بوشار.[10] وفقا لهذه المقاربة للأستاذ وللتلميذ الحق في ارتداء الرموز الدينية. حسب هذا المفهوم للعلمانية فان فقط الأشخاص الذين لديهم سلطة قسرية في الدولة (القضاة، حراس السجون، الشرطة) عليهم التزام نوعا من الحياد. ولكن في دولة لبرالية لحد بعيد فان حتى هذه النسخة المرنة للعلمانية قد اعتبرت مقيدة للحريات الفردية. ومنذ 2005 عزز القانون رقم 62 الحريات الدينية، حيث أنه حتى رجال الشرطة يمكنهم ارتداء رموزا دينية. تبرز هذه الدراسة الوجيزة لنفس التحدي في سياقات جغرافية مختلفة ثلاث ممارسات مختلفة في الفضاء العام.

4. المغرب: تخفيف حدة التوترات السلفية –الأمازيغية العلمانية

تتمثل إحدى أهم توصيات الورشتين السابقتين في ضرورة مأسسة الحوار بين التيارات العلمانية والدينية، والتركيز على العوامل والأبعاد الرئيسية التي تسمح بخلق فضاء عمل بين الإسلاميين والعلمانيين. ينبغي أن يتم تعزيز فضاء كهذا للجهود المشتركة من خلال النقاش المباشر والمبادرات العملية التي يمكن أن تسهل التقارب بين الطرفين. كما ينصح بتفادي النقاش حول المسائل العقائدية وإثارة النقاط النظرية الخلافية، التي تبقى -رغم أهميتها الكبيرة-مواضيع غير مناسبة ولا تساعد مطلقا على تشكيل مداخل لبناء الثقة والوصول إلى التوافق حول أرضية مشتركة من الحد الأدنى بين مختلف الأطراف.

تم تحديد مسألة ترشيد التوترات بين السلفيين والأمازيغ العلمانيين من طرف الفاعلين السياسيين والخبراء المغاربة كمجال يحظى بالأولوية لإطلاق حوار يؤدي إلى تأسيس فضاء وساطة حيث يمكن للتعاون بين الأطراف المعنية أن يؤدي إلى التقليل من الاستقطاب. اعتبر ناشط حقوقي يساري مغربي أن التوترات بين النخب الإسلامية والأمازيغية العلمانية يمثل بالأساس نتاجا لتلاعب النظام المغربي بالقوى السياسية المحافظة والتقدمية خلال سنوات الستينيات والسبعينيات، حينما كان تيار المعارضة اليساري قويا للغاية في الجامعات وفي المشهد العام. بهدف إضعاف التأثير اليساري على المجتمع، اعتبر هذا الناشط أن النظام روج للإيديولوجية الإسلامية المحافظة من خلال التعليم ووسائل الإعلام الرئيسية والمساجد. علاوة على ذلك، بسبب أن نخبة الحركة الأمازيغية تدافع عن العلمانية وتدعو لتطوير وتأهيل الهوية الأمازيغية، روج النظام لفكرة أن العلمانية تعادي الدين من أجل إضعاف كل من الحركة الأمازيغية والمعارضة اليسارية. تم استخدام نفس الاستراتيجية من طرف النظام في أعقاب تفجيرات 2003 بمراكش، ولكن هذه المرة ضد المتشددين السلفيين. حسب هذا الناشط اليساري، فإن حراك 20 فيفري 2011 زعزع خطوط الاصطفاف الإيديولوجي في الحياة السياسية المغربية.

بخلاف أحداث 2003، التي انقسم عقبها اليساريون إلى جزء دعم القصر في الدفاع عن العصرنة ضد ما يطلق عليه التطرف السلفي، وإلى اليسار الديمقراطي الذي رفض هذه الثنائية، في 2011 أتى دور الإسلاميين للانقسام إلى أنصار الحركة الديمقراطية من جهة، وأنصار النظام من جهة أخرى. خلص الناشط اليساري إلى أن هذا الاستعراض الموجز لتغير التحالفات خلال الخمسين سنة الأخيرة يمثل دليلا واضحا على أن التوترات بين السلفيين/الأمازيغ العلمانيين ليست لازمة للمجتمع، بل تمثل بالأحرى نتيجة لاستغلال سياسي وصراع على السلطة.

شرح ناشط أمازيغي مغربي أن الأمازيغ تعايشوا مع مختلف الديانات في شمال إفريقيا طوال قرون عديدة، لأن المجتمع الأمازيغي مقنن بنظام تشريعي وضعي. وقد بدأت التوترات مع بعض عناصر التيار السلفي لما حل هذا الأخير مكان القومية

[10] مشروع قانون رقم 62. مقترح قانون لتعزيز التزام الدولة بالحياد الديني، وبالخصوص لغرض توفير اطار للتسامح الديني في بعض الهئات، http://www.assnat.qc.ca/en/travaux-parlementaires/projets-loi/projet-loi-62-41-1.html.

العربية وأخذ دورها في إنكار الهوية الأمازيغية. أضاف سياسي علماني جزائري أن المسألة الأمازيغية في شمال إفريقيا ضحية للتصور اليعقوبي للدولة من طرف النخب والقيادات السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال. بشكل حتمي يؤدي فرض نموذج سياسي وثقافي موحد ومركزي لتنظيم مجتمع متعدد الأعراق إلى نشوب توترات هوياتية.

المغرب: الخطوات العملية القادمة

سعيا للوصول إلى أساليب عملية أكثر، اعتبر المشاركون أنه طالما أن هذه التوترات ليست متأصلة في المجتمع، فإن من الممكن اتخاذ عدد من المساعي للتخفيف من حدتها. دعا ناشط أمازيغي إلى عقد سلسلة من جلسات الوساطة بين وجوه سلفية ونخب من الحركة الأمازيغية العلمانية. حيث سيتمثل الهدف الفوري في إدانة العنف (اللفظي والحسي). ولأن العنف اللفظي غالبا ما يترجم إلى عنف حسي في الجامعات في المغرب، ينبغي على قيادات الحركات الطلابية الإسلامية والعلمانية أن تنخرط بقوة في إطلاق المبادرة. على صعيد أوسع، اعتبرت ناشطة يسارية أن توترات كهذه يمكن تخفيفها بتعزيز الديمقراطية، وخدمة إعلامية عمومية بمعنى الكلمة في وسائل الإعلام الحكومية، والترويج لقيم حقوق الإنسان بما في ذلك الكرامة والمساواة والمواطنة، وحماية حرية التعبير وحرية المعتقد، حيث يمكن انتقاد الدين دون خطر في حين ينبغي معاقبة شتم المتدينين بالقانون بتهمة القذف.

5. هل تعد أطروحة دولة علمانية ومجتمع متدين تسوية عملية؟

من أجل جسر الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين، عرض بعض المثقفين طريقة ثالثة تتم فيها إدارة شؤون الدولة بكيفية علمانية في حين تحترم الشؤون المرتبطة بالمجتمع الانتماءات الدينية. أطلق البعض عليها: دولة علمانية في مجتمع متدين. فيما سماها البعض الآخر الدولة المحايدة. ناقش المشاركون هذا الطرح بنوع من الارتياب. حيث شرح إسلامي تونسي أن طرحا كهذا يتجلى منه المشكل الكلاسيكي الخاص بتحديد التعاريف. ولكن بالتحدث بشكل عملي وبغض النظر عن التعاريف، فإن هذا الإسلامي السياسي يعتقد أن "الثنائية دولة علمانية ومجتمع مسلم كطرح سينتهي ولا شك إما بالعودة إلى الدولة السلطوية، أو إلى اضطرار الدولة للخضوع للهوية الإسلامية للمجتمع". على نفس المنوال، تساءل سلفي مصري عن إمكانية فصل العلمانيين للدين عن السياسة؟ بحسبه، فإن كل نظام سياسي ينبغي أن يعكس حقيقته المجتمعية. فالأنظمة العلمانية في الثقافات الأخرى مرتبطة بسياق تاريخي تشكل في محيطها. وإرساء أنظمة سياسية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ينبغي أن يعكس واقع المجتمع وأن يكون منصفا لجميع مكونات هذا المجتمع. اختتم المشارك السلفي بالقول "ولكن حاليا، يُطلب من الإسلاميين تغيير مقاربتهم، وفي هذا تناقض". من جانبه، أكد عالم سلفي سوري أن غالبية الإسلاميين تعتبر "أن الإسلام دين متكامل يشمل الأساليب السياسية والاجتماعية لتدبير الشؤون العامة".

أثار خبير يساري مغربي مسألة الأقليات الدينية (المسلمين، المسيحيين، اليهود، إلخ.) في المجتمع. وأكد أن من مصلحة الأقليات الدينية الدفاع عن دولة علمانية بهدف حماية مصالحها في مجتمع تكون فيه الأغلبية الدينية مختلفة. واستشهد بمثال البروتستانت بفرنسا والمسلمين بالهند. ولذا "فإنه من مصلحتهم ألا تصبح الدولة تجسيدا لديانة الأغلبية، والعكس صحيح".

انتقل النقاش بعدها إلى التجربة التونسية والتحديات التي لا تزال القيادات السياسية الإسلامية والعلمانية تواجهها في طريق إرساء المرتكزات القانونية والمؤسساتية للجمهورية التونسية الثانية. إذ شرح خبير تونسي أن التحديات التي تواجهها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بشكل عام وتونس تحديدا تتمثل في الانتقال من الحوار إلى العمل المشترك من أجل الصالح العام. ينبغي دعم هذا الانتقال عن طريق التمييز بين جانبين. من جانب، توجد القناعات الإيديولوجية على اختلافها، ومن جانب آخر توجد ضرورة مواجهة التحديات بشكل جماعي. وشدد قائد إسلامي بارز على أن "فترة بناء الدولة تمثل فترة تعايش لا فترة تنافس سياسي أو خلافات". وقام بتلخيص الدروس المستخلصة من طرف الإسلاميين التونسيين في السلطة في بعض النقاط. أولا، ينبغي أن يمثل بناء المؤسسات الدستورية للدولة أولوية بالنسبة للإسلاميين. ثانيا، ينبغي على الإسلاميين أن يرفعوا تحدي التنمية. ثالثا، يواجه الإسلاميون خطر الرفض من المجتمع إذا ما حاولوا فرض مشروعهم. رابعا، لا يكفي الثرات لإدارة الدولة. خامسا، لا توجد نظرية سياسية شاملة في الإسلام، بل توجد أخلاقيات الحكم ولكن لا توجد نظرية سياسية متكاملة، لذا ينبغي على الإسلاميين أن يتموا تطوير نظريتهم للحكم. في النهاية، ختم بتكرير أن حركته السياسية إصلاحية تدريجية مع بقائها متشبثة بهويتها. وشدد هذا القيادي من تيار الإسلام السياسي على "أنهم لا يقبلون بالمراجعات تحت التهديدات الإيديولوجية أو القسر القانوني، بل يمكن القيام بها على أساس التوافق".

ردا على هذه الدروس المستخلصة، شرحت باحثة علمانية تونسية أنه "توجد في الوقت الحالي أزمة ارتياب هيكلي في تونس" تظهر في رفض التنوع والاختلاف. نجم عن هذه الأزمة الهيكلية تحدي التعامل مع العنف. زاد هذا الأمر من تعقيد قضايا الاعتراف

ببعض شرائح المجتمع (الشباب، النساء، التيارات الإيديولوجية المختلفة، إلخ.). كما تطرح مسألة شرعية التمثيل نفسها: من يمثل الحداثة، الإسلام، التدين، الشرائح الضعيفة في المجتمع، إلخ. تعتقد هذه الخبيرة العلمانية أن "أنظمة التمثيل لا يمكن أن تعالج بالسياسة وحدها، بل بالأحرى ينبغي تبني مقاربة متعددة الاختصاصات". بالنسبة لها، تتمثل المسألة الملحة الأولى التي يواجهها التونسيون اليوم في كيفية حشد الجهود بهدف معالجة الأولويات وإعداد مخططات عمل.

شددت باحثة علمانية تونسية أخرى على ظاهرة نقص الثقة بين التونسيين في الزمن الراهن. وتعتقد بأن العلمانيين يشعرون بأن المراجعات السياسية من طرف الإسلاميين التونسيين لم تكن نتاج قناعات إيديولوجية بل بالأحرى نتاج انشغال بمشاركة سياسية فقط. بالنسبة لسياسي إسلامي مغربي تمثل مشاريع وقرارات الأحزاب السياسية نتاجا لأفكار واستجابة لاحتياجات واقعية. لكل حزب سياسي مساره التاريخي الخاص ووعي قيادته مرتبط بسياق تاريخي. وقدم هذا القيادي السياسي المغربي مثال قانون البنوك الإسلامية الذي استغرق 16 سنة قبل أن يقره البرلمانيون، وفي النهاية وجد الإسلاميون والعلمانيون تسوية لتسميتها بالبنوك التشاركية. إلا أن تونس عرفت في المقابل، إسقاط البنوك الإسلامية من القانون الجديد الذي ينظم البنوك لأسباب إيديولوجية محضة لا علاقة لها لا بالتسيير ولا بالاقتصاد، مثلما أكده قيادي إسلامي تونسي. وشرح إسلاميون تونسيون آخرون أنه لا ينبغي نسيان أنه "يوجد تيار ثالث من التونسيين لا يقبل لا بتنازلات النهضة ولا بهيمنة العلمانيين".

6. تونس: كيفية ضمان عدم تهديد السياسات الأمنية للا-إقصاء؟

أثبتت العديد من التجارب في نواحي مختلفة من العالم أن الديمقراطية ليست ممكنة إذا ما تم إرساؤها من خلال القمع الممنهج. ينبغي بذل جهود للتحسيس بأن القضاء على المجموعات السلمية ذات المرجعية الدينية سيقوض الاستقرار عوضا عن إرساء الأمن. بتونس، تطرح مسألة ضمان أن لا يهدد خطاب الحرب على الإرهاب والسياسات الأمنية ضد الجهات الإسلامية الفاعلة (على غرار الأحزاب السياسية، الأئمة، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الخيرية، إلخ.)، الانتقال السياسي ومكاسب الحكم الديمقراطي واللا-إقصاء. حيث اعتبر إسلامي تونسي مستقل أن خطاب الحرب على الإرهاب في تونس لا يمس بأسس الحريات فحسب بل أيضا بحرية المؤمنين في ممارسة عقيدتهم. ويعتقد أن مسألة الأمن في تونس ليست محدودة بعمل الشرطة فحسب بل توجد لديها امتدادات إعلامية وتربوية وثقافية أيضا. حيث تترجم خطاب وسياسات الحرب على الإرهاب حسبه، بالتحريض على الإسلاميين وحل حوالي 200 جمعية خيرية، والحد من إمكانية وصول الإسلاميين إلى وسائل الإعلام الرئيسية، حيث تواجه القناتان الإسلاميتان الوحيدتان في تونس عوائق للحصول على التراخيص من قبل سلطة الضبط.

واعتبرت خبيرة علمانية تونسية في الحركات الإسلامية أن المسألة التي تواجهها النخب التونسية الآن تتمثل في كيفية التعامل مع الفضاء الديني وكيفية تفاعله مع الفضاء العام. إذ تعتقد أن هناك ضرورة ملحة لمراجعة ومساءلة الوظيفة التاريخية للمسجد. يشرح إسلامي تونسي أن الدور الدستوري للدولة كحامية للفضاءات والممارسات الدينية مثلما ورد في المادة 06 من دستور 2014 لا يزال يمثل سببا للاختلاف بين التونسيون.[11] كما عرض قيادي سياسي إسلامي آخر التوصيات السياسية الأربعة لحزبه أثناء النقاش بخصوص قانون استراتيجية مكافحة الإرهاب. أولا، تحوز الديمقراطية على قدرتها وآلياتها الذاتية لحماية نفسها. ثانيا، لم يتم تحرير الفضاء الديني بعد ثورة 2011، بل تم بالأحرى إضفاء الطابع الوطني عليه. والمطلوب في الحقيقة هو التأسيس لفضاء ديني مستقل تحت مراقبة القانون والدولة. ثالثا، من الضروري التمييز بين ما يتعلق بمحاربة الإرهاب من جهة، وحرية التعبير من جهة أخرى. رابعا وأخيرا، دعا هذا الحزب الإسلامي لاستراتيجية تونسية وطنية لمكافحة التطرف العنيف تكون مستقلة عن الحرب العالمية على الإرهاب. تعليقا على تلك التوصيات السياسية، لفتت خبيرة علمانية تونسية أخرى النظر إلى أنه لا ينبغي نسيان أن "المؤسسة الأمنية ذاتها ضحية لذاكرتها الخاصة المشوهة التي تقاوم الإصلاح". وشرحت بأنه يوجد نقص في التكوين البيداغوجي لقوى الأمن لاسيما فيما يخص علم الاجتماع، وتحليل الخطاب، والأنثروبولوجيا، والدين. علاوة على ذلك، تعتقد أنه "نظرا للصيت السيء الذي يتميز به جهاز الأمن،

[11] المادة 6 من الدستور التونسي: " الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتّسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها". انظر:

https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf

توجد خشية من المؤسسة الأمنية ومطالبات طبيعية بالحصول على ضمانات".

يتمثل الجانب الأساسي الآخر لدور الدين في الفضاءات العامة في الخطاب الديني في المساجد ومحتوى التعليم في المدارس القرآنية، أو ما بقي منها، بعد مرسوم 2015 الخاص بإغلاقها. حيث شرح عالم إسلامي تونسي بارز بأن المشكل في تونس فيما يتعلق بالتطرف الديني العنيف يتمثل في غياب مؤسسة دينية مستقلة وحرة تنظم الخطاب الديني. وتسائل كيف يمكن التطلع لخطاب ديني معتدل في حين أن جامعة الزيتونة تعرضت للإغلاق خلال فترتي حكم بن علي وبورقيبة؟ تتمثل إحدى نتائج هذه الممارسة في أن 8% فقط من الدعاة، حسبه، لديهم شهادات أكاديمية في تونس في الوقت الحالي. في نفس الاتجاه، شرح خبير سوري في الفقه الاسلامي بأن "البعد الإنساني غائب في التربية الدينية، وأن دور المرأة كمكون أساسي من أجل التوازن الصحي للمجتمع غالبا ما يتم إغفاله". من جانبه اعتبرت ناشطة حقوقية مغربية أن إصلاح التعليم في المدارس الحكومية ضروري أيضا من أجل صنع مواطن جديد.

تونس: الخطوات العملية القادمة

أوصى مشاركون من مختلف أنحاء المنطقة بالتركيز على عدد من المجالات لمعالجة مسألة الحفاظ على اللا-إقصاء والاستقرار، وإعداد نظرة للتعايش مدعومة بقيم التنوع وحكم القانون والمواطنة. من بين هذه المجالات، نجد إدارة الاختلاف والتنوع في وسائل الإعلام الرئيسية والتعليم والمساجد. علاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود من أجل تطوير خطاب يعكس التنوع داخل الكتل السياسية والإيديولوجية. ودعا خبير في ترشيد الخلاف من منطقة الخليج إلى مباشرة صنف جديد من الحوارات تشترك فيه القوات المسلحة والجهات السياسية الفاعلة، أو حوارات بين النخب والشرطة والمجتمع المدني. يمكن لهذه الأصناف من الحوارات التي لم تستخدم من قبل في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حسب هذا المستشار، أن تولد حركية إيجابية وأن تنقل النقاش من التفكير إلى الحلول العملية.

مع التقدم في الحوار، اتفق الخبراء التونسيون على تنظيم ورشتين مصغرتين حيث تركز الأولى على مسألة العمل السياسي والدين والعنف. ستمثل فضاء للوساطة بين الإسلاميين والعلمانيين وأطراف تونسية أخرى بهدف التخفيف من حدة التوترات وحماية الانتقال السياسي. فيما تركز الورشة الثاني على التعليم الديني ويشترك فيها خبراء إسلاميون وعلمانيون بهدف التفكير في مسألة إصلاح التعليم الديني وتطوير خطاب ديني معتدل.

7. الجزائر: تجربة تقارب الإسلاميين والعلمانيين ضمن التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي

شكل الانسداد السياسي في الجزائر الذي يتميز ببقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السلطة لـ 17 سنة منذ 1999، وتعديلين للدستور، الأول لفتح العهدات الرئاسية في 2008، والثاني لتحديدها بعهدتين مجددا في 2015 حافزا للإسلاميين والعلمانيين الجزائريين للعمل على التقليص من اختلافاتهم الإيديولوجية. كما شجعت موجة الانتفاضات التي عرفتها منطقة وشمال إفريقيا والشرق الأوسط في 2011 مسار التقارب بين الفرقاء من كلا المعسكرين الإيديولوجيين. ضمن هذا السياق، شرح سياسي علماني جزائري أنه في 2013 باشرت خمسة أحزاب سياسية إسلامية وعلمانية (حركة مجتمع السلم، النهضة، جيل جديد، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة العدالة والتنمية) وكذا وزير أول سابق الكتور محمد بن بيتور، مجموعة من المباحثات بهدف بذل جهود مشتركة وتشكيل جبهة معارضة موحدة للعمل معا من أجل انتقال سياسي يكون محل تفاوض مع النظام الجزائري[12]. تواصلت مجموعة 5+1 مع منظمات أخرى من المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية، وكذا وجوه وطنية من أجل تعبئتهم لعقد مؤتمر وطني للمعارضة. عرفت المبادرة بالتنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي.

في جوان 2014، عقدت التنسيقية الوطنية للانتقال الديمقراطي لقاءها العام الأول الذي اعتبر أوسع اجتماع وأكثره إدماجية منذ لقاء المعارضة الجزائرية برعاية سانت إيجيديو، بروما في 1995. التقى في اجتماع التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي خصوم سياسيون وإيديولوجيون بما في ذلك وجوه من الحزب الإسلامي المحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والمعارضة العلمانية ممثلة بالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية اللذين كانا في قلب الاستقطاب السياسي خلال فترة الانفتاح الديمقراطي

[12] أصبحت تعرف فيما بعد بالمجموعة 5+1: الحركات الإسلامية (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، جبهة العدالة والتنمية)، والأحزاب العلمانية (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب جيل جديد).

1989-1992. خلق النجاح المعتبر للاجتماع في تقليص الهوة بين الفاعلين الجزائريين ذوي الرؤى الكونية المختلفة حركية شجعت فاعلين سياسيين آخرين على الالتحاق بمبادرة التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي. وهكذا جرى عقد مؤتمر ثاني بتمثيل أوسع في أكتوبر 2015، تم عقبه تأسيس لجنة للتنسيق والمتابعة من أجل الإعداد لعمل سياسي وميداني مشترك بين جميع أعضاء هيئة التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي.

في نهاية مارس 2016، عقدت التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي مؤتمرها الثاني حيث التحق معارضون أكثر بالمؤتمر رغم جميع ممارسات التهديد من طرف النظام والعوائق اللوجستية من أجل إفشال الحدث. شرح أحد الوجوه السياسية العلمانية الجزائرية أنه خلال مرحلة إعداد الوثائق المرجعية المشتركة من طرف مختلف الفاعلين الإسلاميين والعلمانيين، برزت صعوبات لتجاوز مسألة المصطلحات والتصورات. وقد تم ذلك من خلال التركيز على الأهداف العملية المشتركة والسبل العملية لتحقيقها، حيث تم تفادي كل ما يخص تباينات الرؤى الكونية. وهكذا على سبيل المثال تم استبدال "الثوابت الوطنية" بسبب المعاني المرتبطة بحمايتها بالعبارة احترام "كل مكونات الأمة". تمثلت نقطة انسداد أخرى خلال مباحثات المؤتمر الأول في التعامل مع ارث الماضي (النزاع المسلح خلال سنوات التسعينيات) بناء على آليات المصالحة من أجل العدالة والحقيقة. رفض بعض الفاعلين السياسيين هذا الطلب، وبعد سنتين وبمشاركة فعالة من الجمعيات غير الحكومية لأسر ضحايا الاختفاءات القسرية وضحايا الإرهاب، تمت الاستجابة لطلباتهم في الوثيقة النهائية.

8. الدين والسياسة في المحادثات السورية

بقى دور ومكانة الدين في الفضاء العام في قلب المفاوضات السورية منذ أن اتفقت الأطراف المشاركة في الصراع على مباشرة مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. شرح الفاعلون السوريون المشاركون في مسار المباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة أن شكل الدولة شكل موضوعا جوهريا في مؤتمر جنيف 1 (2012) وجنيف 2 (2014). بدأت التوترات بين المشاركين السوريين في المباحثات لدى إدراج تعبير "الدولة الديمقراطية والعلمانية" كمرجعية في وثيقة الأمم المتحدة التمهيدية للمباحثات. كما زاد من هذه التوترات التنافس بين الأطراف المشاركة في الخلاف السوري في استعراض إيديولوجياتها في الأراضي التي تسيطر عليها مختلف المجموعات المسلحة، وكذا في مخيمات اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة.

انعكس هذا التنافس على الأرض بمسارعة مختلف المجموعات العرقية والإيديولوجية (لاسيما الإسلاميين، العلمانيين، الأكراد) لفرض رؤاها الكونية أو مصالح مجموعاتها العرقية في الوثيقة التمهيدية. حيث شرح علماني سوري شارك في مسار المباحثات أن المعارضة السورية اتفقت أخيرا في الرياض على الصيغة "حكم سوريا بآليات ديمقراطية" لتجنب الحساسيات التي تولدها فكرة الديمقراطية لدى بعض المجموعات ذات المرجعية الدينية. إلا أن هذه التسوية لم تكن كافية، ودفعت بمجموعة مسلحة صغيرة لمغادرة مؤتمر الرياض. من جانبه، شكل التمثيل السياسي للمجموعات العرقية أيضا مسألة شائكة في جولات مؤتمر جنيف 2. دفع إيراد مصطلح المكون الكردي في الوثيقة التمهيدية بالطوائف الأخرى على غرار التركمان والآشوريين إلى المطالبة أيضا بالاعتراف بهوياتهم المختلفة في الوثيقة.

كما شرح عالم إسلامي سوري أنه بغية الاستجابة لهذه التباينات تم تأسيس مجلس عام يضم علماء مسلمين سوريين ومنظمات فقهية سورية في ربيع 2014؛ بهدف إعداد مرجعية دينية سنية موحدة ومعتدلة لجميع السوريين. نشر هذا المجلس الإسلامي اجتهاداته إزاء المفاهيم والمصطلحات السياسية من أجل التقليص من هذه الهوة. كما عمل هذا المجلس في وقت لاحق على ما أطلق عليه هذا العالم السوري "المصطلحات الوطنية" من أجل الاستجابة للمكونات ذات المرجعية غير الدينية في المجتمع السوري. شرح خبير دراسات اسلامية سوري آخر أن سبيل السوريين للخروج من الحالة الراهنة للتوترات بين مختلف الرؤى الكونية والخلافات على السلطة والهوية السياسية يتمثل في نقل التركيز من تكريس معالم الهوية إلى تعدد البرامج لتنظيم المجتمع.

الخطوات القادمة بسوريا

شرح المشاركون السوريون أنه قد تم بذل جهود عديدة لمباشرة الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين السوريين ووجوه مقربة من النظام السوري منذ بداية الأزمة في سوريا. جرت آخر مبادرات هذا الحوار المستقل عن الأمم المتحدة بمدريد في 2013. وشرح أحد المشاركين في هذه الحوارات أنه توجد ثلاثة مجالات هامة للغاية حظيت بالأولوية. أولا كيف ستتفاعل الطوائف فيما بينها خلال الفترة الانتقالية؟ وثانيا، مباشرة دراسة لواقع التعايش وآلياته قبل الحكم الاستبدادي في سوريا، من خلال تحديد الزعامات المسؤولة عن السلام في المجتمع وإحياء دورها. وثالثا، ضرورة مباشرة حوار مع العلويين في سوريا.